وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٠٨ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزارة الطاقة و«نيوم» توقّعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة

الشرق الأوسط

وقّع الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة السعودي، في الرياض يوم الأحد، مذكرة تفاهم مع الرئيس التنفيذي لشركة «نيوم»، المهندس نظمي النصر، تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات الطاقة.

وتأتي المذكرة رغبةً من الطرفين في تفعيل مجالات التعاون بينهما، ووضع خطط عمل لذلك، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للطرفين.

وتشمل المذكرة تعاون الطرفين لتطوير التقنيات الحديثة في قطاع الطاقة، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها، وتقديم الحلول الفنية والتنظيمية، في مجالات تطوير تقنيات الطاقة المتجددة، والهيدروجين، والاستدامة، والابتكار، ووضع الآليات المناسبة لذلك، ومتابعة الإنجازات ومجالات التحسين وحصرها دورياً.

وتهدف المذكرة إلى التنسيق والتكامل بين الطرفين وجهات منظومة الطاقة التي تشمل: هيئة تنظيم المياه والكهرباء، وهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة، واللجنة التنفيذية لحوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه، واللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة.

أسواق النفط تواصل تحقيق مكاسبها الأسبوعية مع مخاوف تعثّر العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين مبتهجة لمواصلة مكاسب الأسبوع الفائت الذي اغلق مرتفعاً بنسبة 3 %، إذ سجل النفط تقدمًا أسبوعيًا، مدعومًا باضطرابات الإنتاج في ليبيا وزيادة التوترات في الشرق الأوسط، لتستقر أسعار براميل النفط عند التسوية على ارتفاع الخامين القياسيين برنت، 1.51 %، إلى 78.76 دولارا، وغرب تكساس الوسيط 2.24 %، إلى 73.81 دولارا. وعطل المتظاهرون في ليبيا الإمدادات من حقلي الشرارة والفيل، وهو ما قد يؤدي إلى خروج نحو 300 ألف برميل يوميا من السوق. وفي الوقت نفسه، أعلنت جماعة الحوثي المسلحة مسؤوليتها عن هجوم آخر على سفينة تجارية في البحر الأحمر، وتعوض المخاطر الجيوسياسية بيانات المخزونات الأميركية الهبوطية التي أظهرت زيادات كبيرة في مخزونات البنزين والديزل، وتأتي مكاسب النفط الخام خلال الأسبوع الماضي على الرغم من أن المحللين أصبحوا أكثر تشاؤما بشأن السوق. وخفضت وول ستريت بالفعل توقعات الأسعار لهذا العام بعد انخفاض مؤشر برنت العالمي بنحو الخمس في الربع الأخير، ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في الإمدادات من خارج تحالف أوبك+، بقيادة شركات النفط الصخري الأميركية، في حين من المتوقع أن يتباطأ نمو الاستهلاك. وجاء ارتفاع أسعار النفط بفعل المخاوف المستمرة بشأن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وتعطل الإمدادات العالمية، ولا يزال هناك الكثير من التوتر في الشرق الأوسط، وقالت شركة الشحن العملاقة ميرسك، إنها ستحول سفنها بعيدًا عن منطقة البحر الأحمر في «المستقبل المنظور»، حيث وصفت ثاني أكبر شركة شحن في العالم، الوضع في المنطقة، وهي شريان تجاري حيوي بين أوروبا وآسيا، بأنه شديد التقلب». وفي حين أن هذه الاضطرابات في إمدادات الشرق الأوسط أدت إلى انتعاش النفط الخام الأسبوع الماضي، إلا أن الانتعاش كان محدودًا بسبب البيانات التي تظهر زيادة هائلة في مخزونات المنتجات النفطية الأميركية في الأسبوع الأخير من عام 2023. وتشير القراءة إلى أن الطلب ظل ضعيفا في أكبر مستهلك للوقود في العالم. وأظهر إصدار إدارة معلومات الطاقة الأسبوع الماضي أن مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية انخفضت بمقدار 5.5 مليون برميل خلال الأسبوع، على الرغم من وجود زيادات كبيرة في جانب الإنتاج. وقال محللون في آي إن جي في مذكرة إن مخزونات البنزين زادت بمقدار 10.9 مليون برميل وارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 10.09 مليون برميل. وجاءت ارتفاعات أسعار النفط أيضاً، مدعومة بعلامات القوة الأساسية في الاقتصاد الأميركي بالإضافة إلى احتمالية انقطاع الإمدادات في منطقة الشرق الأوسط الحيوية، وأظهرت البيانات الصادرة في وقت سابق من يوم الجمعة أن الاقتصاد الأميركي أضاف وظائف أكثر بكثير مما كان متوقعا في ديسمبر، حيث زادت الوظائف غير الزراعية بمقدار 216000 الشهر الماضي، مرتفعة من علامة معدلة بالخفض قدرها 173000 في نوفمبر.

وفي حين أن هذا الرقم القوي أدى إلى تخفيف التوقعات بأن يبدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة في مارس، إلا أنه لا يزال يشير إلى أن الاقتصاد الأميركي الأساسي، أكبر مستهلك للنفط الخام، لا يزال يتمتع بصحة جيدة على الرغم من سلسلة من رفع أسعار الفائدة العام الماضي لترويض التضخم. ونجحت السوق البترولية في محو خسائر عام 2023، والتي تجاوزت 10 بالمئة في أغلاق تداولات العام الفائت، وهو أول انخفاض سنوي في عامين، تميز باضطرابات جيوسياسية ومخاوف بشأن مستويات إنتاج النفط لدى كبار المنتجين في أنحاء العالم، إذ أدت المخاوف الجيوسياسية وتخفيضات الإنتاج والتدابير العالمية لكبح جماح التضخم، إلى تقلبات حادة في الأسعار.

وأغلقت تداولات العام الماضي وسط تكبد خسائر أسبوعية وشهرية وربع سنوية، بسبب مخاوف الطلب التي تفوق المخاطر التي تهدد الإمدادات من الصراع في الشرق الأوسط، فيما أثبتت تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك + أنها غير كافية لدعم الأسعار، مع انخفاض الخامات القياسية بنسبة 20 % تقريبًا من أعلى مستوى لها العام الماضي، وذلك مقارنة بالعام الذي سبقه حيث كان قد ارتفع خام برنت بنسبة 10 % وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 7 %، مدعومة بمخاوف المعروض بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وقال بنك أوف أميركا إن النفط سيظل متقلبًا في عام 2024، وكتب محللوه، في مذكرة لعملائهم، أن شركات النفط ومصافي التكرير الأميركية من المرجح أن تواجه 12 شهرًا آخر من التحدي في عام 2024، ويتوقعون أن يبلغ متوسط خام برنت 80 دولارًا للبرميل هذا العام.

وقالوا، خسرت العقود الآجلة للنفط الخام أكثر من 10 % في عام 2023 في عام مضطرب من التداول تميز باضطرابات جيوسياسية ومخاوف بشأن مستويات إنتاج النفط لكبار المنتجين حول العالم، وكتب بنك أوف أميركا في المذكرة «نتوقع أن يظل النفط متقلبا، وأن يتفاقم بسبب النفوذ الضخم في سوق الورق، متأثرا بالجغرافيا السياسية وسياسة أوبك». وتخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، أو أوبك+، الإنتاج حاليًا بنحو 6 ملايين برميل يوميًا، وهو ما يمثل نحو 6 % من العرض العالمي.

وقال البنك إن التقييمات المطلقة للقطاع، في المتوسط، أقل إلحاحًا من أي وقت مضى منذ كوفيد، بعد التعافي القوي على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومع ذلك، يرى بنك أوف أميركا رياحًا مواتية من إبرام الصفقات الأخيرة في أكبر حقل للنفط الصخري في الولايات المتحدة، وهو حوض بيرميان. ويرى أن شركات مثل أوكسيدنتال بتروليوم، وإكسون موبيل، وشيفرون من بين أفضل الاختيارات لعام 2024. ولاحظ محللو النفط لدى ياهو فاينانس، بأن أكبر المؤثرات لارتفاع أسعار النفط وبالأخص على المدى القريب، هي التوترات الجيوسياسية والتي ساهم تصاعدها في ارتفاع أسعار النفط في الأسبوع الأول من عام 2024. وقال إينيس فيريه من ياهو فاينانس إن أسعار النفط آخذة في الارتفاع مع استمرار التقلبات في السيطرة على القطاع. وحول ما وراء حركة الأسعار الأخيرة وما قد يكون قادمًا بالنسبة للنفط، قال أنهى النفط الأسبوع باللون الأخضر، مع ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت بأكثر من 2 %.

وشهد النفط أسبوعًا متقلبًا متأثراً بتعطل أحد حقول النفط الرئيسة في ليبيا، ومخاوف تأجيج الصراع في البحر الأحمر مع هجمات الحوثيين والتفجيرات في أيران وارسالها سفينة حربية إلى البحر الأحمر. ولا تتعلق مخاوف التجار كثيرًا بتلك السفينة الحربية، بقدر ما تتعلق بما سيحدث إذا كان هناك انقطاع في النفط الإيراني، حيث تنتج إيران ما يقرب من مليوني برميل يوميًا من النفط. وقد تبدو الأسعار أكثر تباطؤًا في منتصف شهر يناير، كنمط موسمي جزئيًا.

وقال فيريه، «ولكن بالطبع، كانت لدينا أيضًا مخاوف في الأسواق من زيادة العرض وأيضًا ربما لا تتمتع أوبك بنفس القدر من التأثير أو القوة على أعضائها للالتزام بحصصهم عندما يتعلق الأمر بتخفيضات الإنتاج. لذلك تريد أوبك خفض الإنتاج. وهناك دول غير أعضاء في منظمة أوبك، مثل الولايات المتحدة، تنتج المزيد من النفط». لذا، فبينما يتقلص أعضاء أوبك في حصتهم في السوق، يكون هناك لاعبون آخرون في السوق يزيدون حصتهم في السوق. ويكرر المزيد من المحللين الآن هدفهم لهذا العام بالنسبة للنفط عند سعر 80 دولارًا لبرميل كمتوسط لهذا العام.

وتتأثر أسعار النفط بالزيادة الهائلة في مخزونات الوقود، إذ انخفضت أسعار النفط الأميركي يوم الخميس بعد تقرير أسبوعي من إدارة معلومات الطاقة كشف عن إضافات كبيرة إلى مخزونات البنزين ونواتج التقطير. ويعتقد أن مستويات النفط الحالية التي تزيد قليلاً عن 70 دولارًا تسمح للمشاركين في السوق على المدى الطويل بشراء أسهم في شركات عالية الجودة بأسعار جذابة. وكشف تقرير إدارة معلومات الطاقة للحكومة الفيدرالية أن مخزونات النفط الخام انخفضت بمقدار 5.5 مليون برميل مقارنة بالتوقعات بانخفاض قدره 4 ملايين برميل وفقًا للمحللين الذين شملهم استطلاع ستاندرد آند بورز العالمية. ويعود سحب المخزونات الأعلى من المتوقع مع أكبر مستهلك للنفط في العالم إلى حد كبير إلى مزيج من الطلب القوي على مصافي التكرير وارتفاع الصادرات، وهو ما عوض أكثر من استمرار ارتفاع الإنتاج المحلي، الذي يبلغ 13.2 مليون برميل يوميا، وهو ما يقترب من أعلى مستوياته الارتفاعات على الإطلاق. ويبلغ إجمالي المخزون المحلي الآن 431.1 مليون برميل، أي أعلى بنسبة 2.5 % عن الرقم العام الماضي البالغ 420.6 مليون برميل، ولكن أقل بنسبة 2 % من متوسط الخمس سنوات. ومع ذلك، في ملاحظة هبوطية بعض الشيء، أظهر أحدث تقرير أن الإمدادات في محطة كوشينغ (مركز التسليم الرئيس للعقود الآجلة للخام الأميركي المتداولة في بورصة نيويورك التجارية) ارتفعت بمقدار 706000 برميل إلى 34.7 مليون برميل - وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2023. وفي الوقت نفسه، انخفض غطاء إمدادات النفط الخام من 26.7 يومًا في الأسبوع السابق إلى 26.2 يومًا. وفي نفس الفترة من العام الماضي، بلغ غطاء العرض 27.1 يومًا. وبالانتقال إلى منتجات التكرير، لوحظ زيادة إمدادات البنزين للمرة السادسة خلال سبعة أسابيع. وتعزى القفزة البالغة 10.9 مليون برميل في المقام الأول إلى تراجع الصادرات والطلب. وكان المحللون توقعوا ارتفاع مخزونات البنزين بمقدار 2.3 مليون برميل عند 237 مليون برميل، ويزيد المخزون الحالي من المنتج النفطي الأكثر استخدامًا بنسبة 6.4 % عن مستوى العام السابق، في حين أنه أعلى قليلاً من متوسط مدى الخمس سنوات.

وارتفعت إمدادات وقود نواتج التقطير (بما في ذلك الديزل وزيت التدفئة) للمرة السادسة خلال عدة أسابيع. وتعكس الزيادة البالغة 10.1 مليون برميل بشكل أساسي انخفاضًا حادًا في الاستهلاك والإنتاج القوي. وفي الوقت نفسه، كانت السوق تتطلع إلى زيادة العرض بمقدار 2.6 مليون برميل. وبعد إضافة الأسبوع الماضي، أصبحت المخزونات الحالية - عند 125.9 مليون برميل - أعلى بنسبة 6 % من مستوى العام الماضي ولكنها أقل بنسبة 6 % من متوسط الخمس سنوات. وارتفع معدل استخدام المصافي بنسبة 0.2 % إلى 93.5 % عن الأسبوع السابق.

من جهته، يرى بنك جي بي مورجان أن نمو الطلب على النفط عند أبطأ مستوياته في تسعة أشهر في ديسمبر الماضي. وتشير بيانات أولية إلى أن الاستهلاك العالمي للنفط نما في ديسمبر بأبطأ وتيرة في تسعة أشهر، ومع ذلك، قال البنك إنه على الرغم من انخفاض التوقعات في الشهر الأخير من عام 2023، فإن نمو الطلب العالمي على النفط كان يتماشى مع التوقعات السنوية. وفي حين أن الطلب في ديسمبر قد زاد بمقدار 1.3 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي، فمن المتوقع أن ينمو الطلب لعام 2023 بأكمله بمقدار 1.8 مليون برميل يوميًا. ومن المتوقع أن يصل الطلب على البنزين في الولايات المتحدة في الشهر الأخير من عام 2023 إلى 8.6 مليون برميل يوميًا، أي أقل بمقدار 100 ألف برميل يوميًا مما توقع ه البنك الذي يقع مقره في نيويورك، قبل أسبوعين.

وفي أوروبا، أبلغت معظم البلدان عن انخفاض في الطلب على النفط بسبب الضعف المستمر في الوقود الصناعي وغاز البترول المسال وانخفاض الاستهلاك الموسمي من زيت التدفئة بسبب اعتدال فصل الشتاء. ويظهر الطلب الصيني أن البلاد شهدت متوسط 16.4 مليون برميل يوميًا في الربع الأخير من عام 2023 - أي 100 ألف برميل يوميًا أعلى من تقديرات جي بي مورجان. ويتوقع المستثمرون والمحللون أن يؤدي خفض أسعار الفائدة في المناطق الرئيسة المستهلكة للنفط وانخفاض أسعار النفط إلى تعزيز الطلب. ويبلغ الفارق بين تقديرات وكالة الطاقة الدولية وأوبك لنمو الطلب هذا العام 1.15 مليون برميل يوميا في 2024، وهو ما يعادل نحو 1 % من الاستخدام اليومي العالمي للنفط في العام.

«أوبك+» تجدد تأكيد التزامها بالوحدة والتماسك الكاملين لاستقرار السوق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

في بداية العام 2024، أكدت أمانة منظمة أوبك بالتشاور مع البلدان الأعضاء في أوبك، والبلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك المشاركة في تحالف أوبك+، من جديد الالتزام الكامل للبلدان المشاركة باتفاقية إعلان التعاون بالوحدة والتماسك، فضلا عن جهودها المستمرة والثابتة للحفاظ على استقرار سوق النفط للمضي قدما من خلال إعلان التعاون، الموقع في 10 ديسمبر 2016 والمعتمد كذلك في الاجتماعات اللاحقة.

علاوة على ذلك، تؤكد البلدان الأعضاء في أوبك من جديد التزامها الثابت بالأهداف المشتركة المتمثلة في الوحدة والتماسك داخل المنظمة، ومع البلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك المشاركة في اتفاق إعلان التعاون.

وكانت الجهود الاستثنائية التي بذلتها البلدان الأعضاء في أوبك والبلدان المنتجة غير الأعضاء في تحالف أوبك+ واضحة في دعم الاقتصاد العالمي للتغلب على العديد من التحديات التي شهدتها على مدار السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك وباء كوفيد - 19، وضمنت استقرار سوق النفط خاصة بالمقارنة مع السلع الأساسية الأخرى.

ستظل المستويات غير المسبوقة من التعاون والحوار والاحترام المتبادل والثقة هي الأساس لهذه الجهود التعاونية المستمرة في المستقبل، وهذا لصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، وكذلك الاقتصاد العالمي ككل.

ومن المقرر أن تعقد أوبك+ اجتماعا للمراقبة في أوائل فبراير، بحسب مصادر التحالف الذين قالوا إن التحالف يخطط لعقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في أوائل فبراير، لكن لم يتم تحديد موعد محدد بعد. وعادة ما تعقد أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء بقيادة روسيا، مثل هذه الاجتماعات كل شهرين لمراقبة تنفيذ اتفاقات الإنتاج الخاصة بها.

وتجمع اللجنة الدول الرائدة في التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وروسيا والإمارات العربية المتحدة، وفي اجتماعها الوزاري الكامل الأخير في 30 نوفمبر، وافقت أوبك + على تخفيضات طوعية للإنتاج يبلغ إجماليها حوالي 2.2 مليون برميل يوميًا خلال الربع الحالي، بقيادة المملكة تي تمدد خفضها الطوعي الحالي.

وقال أحد المصادر إنه من المتوقع أن يقيّم اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج تنفيذ الاتفاق في يناير، وفي الشهر الماضي، انسحبت أنجولا، عضو منظمة أوبك، من المجموعة لأنها لم تكن راضية عن حصة الإنتاج التي أعطيت لها.

وتركز أوبك+، التي تضخ أكثر من 40 % من النفط العالمي، على خفض الإنتاج لضبط اتزان الأسواق وسط مخاوف بشأن ضعف النمو الاقتصادي في 2024 وتوقعات بفائض في المعروض. واتفقت السعودية وروسيا وأعضاء آخرون في أوبك+ على خفض طوعي للإنتاج بمقدار 900 ألف برميل يوميا بالإضافة إلى تمديد تخفيضات الإنتاج القائمة بالفعل بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا.

وكانت السعودية، وروسيا، والإمارات، والعراق، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وسلطنة عمان قالوا إن التخفيضات الطوعية للإنتاج، التي بلغ إجماليها 2.2 مليون برميل يوميا، سيتم تخفيفها تدريجيا بعد الربع الأول، إذا سمحت ظروف السوق بذلك.

وتم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل دول أوبك + في اخر اجتماع وتشمل السعودية (1000 ألف برميل يوميًا)؛ العراق (223 ألف برميل يوميا)؛ الإمارات (163 ألف برميل يومياً)؛ الكويت (135 ألف برميل يومياً)؛ كازاخستان (82 ألف برميل يوميا)؛ الجزائر (51 ألف برميل يوميا)؛ وعمان (42 ألف برميل يومياً) اعتباراً من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024، وبعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، سيتم إعادة هذه التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق.

وبشكل منفصل، قالت البرازيل، وهي من أكبر 10 منتجين للنفط، إنها ستنضم إلى أوبك+ في 2024، على الرغم من أن مثل هذه الخطوة لن تلزم أكبر دولة في أمريكا الجنوبية بتخفيضات الإنتاج. وقال وزير الطاقة البرازيلي إنه يأمل في الانضمام في يناير 2024، وتنتج البلاد حوالي 3.2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام وهي مورد رئيسي للصين.

النفط بين 70 و100 دولار

وحذر الاستراتيجيون في بنك جولدمان ساكس من أن خام برنت لديه الكثير من الأسباب للارتفاع في عام 2024، متوقعاً أن يتم تداول النفط بين 70 و100 دولار للبرميل في العام المقبل. ويعود الحد الأقصى لتوقعاتهم إلى مجموعة من مخاطر انقطاع الإمدادات الكامنة في الشرق الأوسط.
وبحسب البنك، «من المرجح أن تكون سياسة إنتاج أوبك وانضباطها من العوامل الرئيسية التي تدعم مسار الأسعار في عام 2024.» ويمكن أن يعني الحد الأعلى من هذا النطاق زيادة تصل إلى 19 ٪ في أسعار النفط، بالنظر إلى تداول خام برنت حول 84 دولارًا للبرميل يوم الخميس.

وقال استراتيجيون: «من المرجح أن تكون سياسة إنتاج أوبك وانضباطها عاملين رئيسيين يدعمان مسار الأسعار في عام 2024». وأضاف جولدمان أن تخفيضات الإمدادات هذه قد تتفاقم إذا تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. فإيران، على سبيل المثال، يمكن أن تصبح أكثر انخراطاً في الحرب بين إسرائيل وحماس، وإذا قررت البلاد إغلاق ممر شحن رئيسي للنفط الخام، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى التأثير على حوالي 20 ٪ من إمدادات النفط العالمية، حسب تقديرات الاستراتيجيين.

وبينما تعمل أوبك+ على خفض الإمدادات في محاولة لإعادة توازن السوق ودعم الأسعار، فإن إنتاج شركات الحفر خارج المنظمة آخذ في التوسع. وتظهر البيانات الرسمية أن الإمدادات الأمريكية تصل إلى أكثر من 13 مليون برميل يوميا، في الأسبوع المنتهي في الأول من ديسمبر، ارتفاعا من حوالي 12 مليونا في بداية العام.

ودعت السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط، جميع أعضاء أوبك + إلى الانضمام إلى اتفاق بشأن تخفيضات الإنتاج لصالح الاقتصاد العالمي. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك: «إن الإجراءات التي اتخذتها أوبك+ في الوقت المناسب، والتي بفضلها لن تدخل 2.2 مليون برميل إضافية يوميا إلى السوق في الربع الأول من العام المقبل، ستسمح لفترة انخفاض الطلب بالمرور دون ألم في الربع الأول من عام 2024».

وأضاف «أود أيضًا أن أشير إلى أنه إذا لم تكن الإجراءات الحالية كافية، فإن دول أوبك+ مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية للقضاء على المضاربات والتقلبات.» وجاءت تصريحاته في أعقاب شكوك في أسواق النفط بشأن ما إذا كان سيتم تنفيذ التخفيضات الطوعية بالكامل.

وقالت مصادر في أوبك+ وشركات تتبع السفن إن روسيا تعهدت بالكشف عن مزيد من البيانات حول حجم تكرير الوقود وصادراته بعد أن طلبت أوبك+ من موسكو المزيد من الشفافية بشأن شحنات الوقود السرية من نقاط التصدير العديدة في جميع أنحاء البلاد.

وذكر تقرير وكالة الأنباء الروسية، تاس، إن روسيا تعتزم الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتخفيض الطوعي لإمدادات النفط والوقود بمقدار 500 ألف برميل يوميا بحلول يناير المقبل وحتى نهاية الربع الأول من عام 2024. وسيتم إجراء هذا التخفيض من متوسط مستويات الصادرات لشهري مايو ويونيو 2023، وسيتكون من 300 ألف برميل يوميا من النفط الخام و200 ألف برميل يوميا من المنتجات المكررة. وانخفض النفط بنحو الخمس منذ أواخر سبتمبر، حتى أن تخفيضات إضافية في الإنتاج من أوبك +، وتصريحات السعودية وروسيا بإمكانية تمديد القيود إلى ما بعد مارس، فشلت في وقف الانزلاق. فالإنتاج من خارج التحالف، وخاصة الولايات المتحدة، آخذ في الارتفاع، ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب الصيني في العام المقبل، وهناك فرصة لحدوث ركود في الولايات المتحدة.

بينما أصدرت دول منظمة أوبك الأخرى، مثل العراق، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، بيانات عامة لكبح أي تكهنات سلبية، وأكدت التزامها تجاه المنظمة المنتجة للنفط بعد خروج أنجولا، وقالوا «نكرر دعمنا الثابت للوحدة والتماسك في قلب أوبك وأوبك+».

وأكدت الكونغو مجددا التزامها تجاه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بعد أيام من قرار جارتها أنجولا الانسحاب من المنظمة، وقال وزير النفط والغاز في الكونغو، برونو جان ريتشارد إيتوا، في بيان: «تؤكد جمهورية الكونغو من جديد التزامها الثابت بالسياسة الاستراتيجية التي حددها الأمين العام لأوبك وأوبك +». وأضاف، «إن كل عضو، سواء كان أفريقيا أم لا، يلعب دورا لا غنى عنه في تحقيق أهدافنا المشتركة وفي الحفاظ على توازن سوق النفط العالمية».

محللون نفطيون: الاتجاه الصعودي للأسعار أقرب للاستمرار .. آفاق الطلب إيجابية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد أن أنهى الأسبوع الماضي على مكاسب قوية بفعل التوترات في الشرق الأوسط.

وأوضح المحللون أن البنوك المركزية في أنحاء العالم تتطلع إلى تخفيف السياسة النقدية، وهو ما يمكن أن يساعد النفط أيضا، ومع ذلك من المرجح حدوث تقلبات في المستقبل.

وأشار المحللون إلى أن الاتجاه الصعودي سيكون أقرب لاستمرار الهيمنة على السوق، حيث يرتفع كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط مع متابعة المتداولين لأثر بيانات العمل الأمريكية ومخاوف الإمدادات وتوقعات السوق الصعودية التي شكلتها إشارات بنك الاحتياطي الفيدرالي والبيانات الاقتصادية.

ولفت المحللون إلى أن بيانات سوق العمل الأمريكية تعد محورية لتحديد ما إذا كان التباطؤ الاقتصادي كافيا لخفض سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، مشيرين إلى أنه رغم الانخفاض الأعلى من المتوقع في مخزونات الخام تراجعت الأسعار قبل نهاية الأسبوع الماضي بسبب الارتفاع الكبير في مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

وعد المحللون أن مشكلات العرض في ليبيا والتوترات نتيجة الحرب في غزة إلى جانب الإشارات المتفائلة الصادرة عن اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر الماضي، أدت جميعا إلى إبقاء السوق في منطقة إيجابية قليلا.

وفي هذا الإطار، يقول لـ«الاقتصادية» روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة: إن الأخطار الجيوسياسية لها الكلمة العليا حاليا في تحديد مسار الأسعار في السوق النفطية، مشيرا إلى أن توقف عمليات حقل الشرارة النفطي في ليبيا وتصاعد التوترات البحرية، يشكلان بالفعل أخطارا جسيمة على الإمدادات، وهو ما يفرض كثيرا من التحديات على العمل الجماعي للمنتجين خاصة مع وجود زيادات واسعة ومؤثرة من خارج دول تحالف «أوبك+».

وعد أن اجتماع وزراء الطاقة في تحالف «أوبك+» في الأول من فبراير المقبل، يمثل بالغ الأهمية في تحديد سياسات الإنتاج المناسبة في العام الجديد، متوقعا أن خروج أنجولا لن يكون له تأثير كبير نظرا لكونها منتجا صغيرا، لافتا إلى استمرار دور «أوبك+» المحوري في إدارة العرض وتحديد استراتيجيات إمدادات النفط العالمية.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية: إن الطلب العالمي يحمل كثيرا من الآفاق الإيجابية في العام الجديد، خاصة مع قرار الولايات المتحدة بإعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الذي يهدف إلى التخفيف من اضطرابات الإمدادات. وأشار إلى أن الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو وارتفاع التضخم في ألمانيا أدى إلى اتباع البنك المركزي الأوروبي نهجا حذرا، كما من الممكن أن يؤدي صدور بيانات اقتصادية أقوى في الولايات المتحدة إلى تأخير توقعات رفع سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، ما يؤثر إيجابيا على الطلب على النفط.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة: إن التوترات المستمرة في الشرق الأوسط، تؤدي إلى ظهور حالة من عدم القدرة على التنبؤ بتطورات السوق النفطية كما يمكن أن تؤثر بشكل كبير في أسعار النفط الخام العالمية.

ونوه إلى أن التوقعات قصيرة المدى تشير أيضا إلى حالة من الضبابية، وذلك نظرا لتحديات العرض الحالية والأخطار الجيوسياسية إلى جانب توقع البيانات الاقتصادية الرئيسة، ولكن يمكن القول بشكل عام غير مؤكد أن توقعات السوق على المدى القصير تميل نحو التوقعات الصعودية، مشددا على متابعة السوق بشكل مركز لاجتماع وزراء الطاقة في «أوبك+» في مطلع فبراير المقبل، وذلك للحصول على إشارات أكثر دقة.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية: إن أداء النفط الخام كان جيدا منذ بداية عام 2024 وسط توقعات أفضل إلى حد ما للطلب، لافتة إلى أن الوضع العام للعرض والطلب على كل من النفط والغاز غامض إلى حد ما بالنظر إلى أنه لا يوجد مؤشر حاليا على توسع كبير في الإنتاج الأمريكي.

وأوضحت أنه إلى جانب احتمال ارتفاع الطلب أكثر في الأشهر القليلة المقبلة، يراقب تجار النفط على وجه الخصوص الهجمات على الشحن في البحر الأحمر وعدم الاستقرار في ليبيا، وفي الوقت نفسه ليس هناك ما يشير إلى توسع كبير في عمليات الحفر في الولايات المتحدة، مشيرة إلى انخفاض احتمالية حدوث ركود حاد في العام الجديد الجاري، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة أعلى من المتوقع في ختام العام الماضي، كما لم يكن نمو الصين في الأرباع القليلة الماضية سيئا كما كان متوقعا في أوائل العام الماضي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، أنهت أسعار النفط الأسبوع الأول من 2024 في المنطقة الخضراء، في خط متواز مع توترات منطقة الشرق الأوسط، في ظل تصاعد الأخطار في البحر الأحمر جراء الهجمات التي تستهدف السفن التجارية.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.51 في المائة عند التسوية، الجمعة 5 يناير، لتسجل 78.76 دولار للبرميل، لتحقق مكاسب أسبوعية 2.23 في المائة. في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.24 في المائة عند التسوية، لتصل إلى 73.81 دولار للبرميل، محققة مكاسب أسبوعية بنسبة 3 في المائة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة Again Capital LLC: «مع التوترات في الشرق الأوسط، يجب أن ترتفع علاوة التداول الجيوسياسية»، موضحا أن «من الصعب على المتداولين تجاهل هذه العناوين الرئيسة».

وأنهى الخامان القياسيان الأسبوع الأول من العام في المنطقة الخضراء في الوقت الذي أصبح التجار أكثر قلقا بشأن التوترات في الشرق الأوسط.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع بمقدار 1.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الجمعة -وهي أول بيانات أسبوعية للعام الجديد- أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض بمقدار 1 إلى 621 هذا الأسبوع.

وعلى مدار عام 2023، شهدت الولايات المتحدة انخفاضا في عدد منصات النفط والغاز النشطة بمقدار 157 منصة، مع تحقيق إنتاج قياسي.

وكان عدد منصات الحفر في نهاية العام أيضا أقل بـ452 منصة من عصر ما قبل الوباء، مرة أخرى، كل ذلك مع تجاوز معدلات الإنتاج قبل الوباء بمقدار 1377 مليون برميل يوميا، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

وأشار التقرير إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار 1 هذا الأسبوع، ويبلغ الآن 501 - بانخفاض 117 مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، فيما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 2 هذا الأسبوع إلى 118، بخسارة 34 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي، بينما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند 2.

ونوه التقرير إلى أنه في الوقت نفسه انخفض إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 100 ألف برميل يوميا إلى متوسط 13.2 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 29 ديسمبر - بزيادة قدرها 1.1 مليون برميل يوميا عن الأسبوع نفسه من 2022.

20.69 مليار دولار إيرادات ليبيا من النفط في 2023

الاقتصادية

قال مصرف ليبيا المركزي أمس، إن إيرادات البلاد من النفط بلغت 99.1 مليار دينار ليبي (20.69 مليار دولار) في 2023، مقارنة بـ105.4 مليار دينار في 2022.

ووفقا لـ«رويترز» أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي بسبب احتجاجات.

وتسري حالة القوة القاهرة بدءا من أمس في الحقل الذي يمكنه إنتاج ما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا من النفط.

وتكرر توقف إنتاج ليبيا النفطي منذ 2011.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان إن إغلاق حقل الشرارة أدى إلى وقف إمدادات النفط الخام من الحقل إلى ميناء الزاوية.

وحقل الشرارة، أحد أكبر الحقول في ليبيا، هدف متكرر للاحتجاجات السياسية المحلية والأوسع نطاقا.

ويقع الحقل في حوض مرزق بجنوب شرق ليبيا. وتديره المؤسسة الوطنية للنفط عبر شركة أكاكوس مع شركات ريبسول الإسبانية وتوتال الفرنسية وأو.إم.في. النمساوية وإكوينور إي.كيو.إن.آر. النرويجية.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط إن المفاوضات لا تزال جارية حاليا في محاولة لاستئناف الإنتاج في أقرب وقت ممكن.

وأغلق محتجون في منطقة فزان بجنوب البلاد الحقل الأسبوع الماضي في إطار احتجاج للمطالبة بخدمات عامة ومشاريع تنموية.

وقالت وزارة النفط والغاز الليبية في بيان الأربعاء «فقدان الثقة في ديمومة تزويد السوق العالمية بالنفط الليبي، ينتج عنه أن يبقي النفط الليبي دون تسويق، أو يقل الطلب عليه».

لتشغيل الجيل القادم من المفاعلات النووية .. أول محطة وقود يورانيوم متطور في بريطانيا الاقتصادية

تنوي بريطانيا التحول إلى أول دولة أوروبية تنتج نوعا متطورا من وقود اليورانيوم يقتصر إنتاجه تجاريا في الوقت الحالي على روسيا، وفق ما أعلنت الحكومة الأحد.

وأعلنت حكومة المملكة المتحدة بأنها ستستثمر 300 مليون جنيه استرليني (382 مليون دولار) في تأسيس برنامج لليورانيوم المخصب بتركيز عال HALEU بنسبة ما بين 5 و20 في المائة، سيساعد في «إزاحة» موسكو من أسواق الطاقة العالمية على حد وصفها.

ووفقا لـ«الفرنسية» قالت كلير كوتينيو وزيرة الطاقة البريطانية في بيان «وقفنا في وجه (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين فيما يتعلق بالنفط والغاز وأسواق المال. لن نسمح بأن نكون رهائن له فيما يتعلق بالوقود النووي».

وأضافت أن «ذلك سيكون ضروريا من أجل أمن الطاقة في الداخل والخارج ويستند إلى ميزات بريطانيا التنافسية التاريخية».

يعد وقود اليورانيوم المخصب بتركيز عال HALEU ضروريا لتشغيل عديد من مفاعلات الطاقة النووية المتقدمة من الجيل المقبل، بما في ذلك ما يسمى بالمفاعلات المعيارية الصغيرة التي تنوي المملكة المتحدة استخدامها.

يتضمن هذا النوع من الوقود عنصر اليورانيوم235- بنسبة ما بين خمسة و20 في المائة، أي أعلى من مستوى 5 في المائة المستخدم لتشغيل معظم المحطات النووية العاملة حاليا.

بدأت الولايات المتحدة أخيرا إنتاج وقود HALEU لكن يقتصر تصنيع اليورانيوم للبيع التجاري على منشأة روسية فقط، وفق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يعد الاستثمار البريطاني جزءا من خطة لإنتاج ما يصل إلى 24 جيجاواط من الكهرباء من الطاقة النووية بحلول 2050، أي ما يعادل ربع احتياجات المملكة المتحدة من الكهرباء.

وذكرت الحكومة بأن المحطة الأولى ستقام في شمال غرب إنجلترا ومن المقرر بأن يبدأ تشغيلها بحلول العقد الثالث من الألفية.

وتأمل الحكومة إنتاج 95 في المائة من الكهرباء في بريطانيا من مصادر ذات انبعاثات كربونية منخفضة بحلول 2030، مع التخلي الكامل عن الكربون في إنتاج الكهرباء بحلول 2035.

وواجه رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك انتقادات أخيرا لتأخيره خمسة أعوام حتى 2035 حظر بيع جميع المركبات التي تعمل بالبنزين والديزل. يشير معارضو القرار إلى أنه سيزيد من صعوبة تحقيق المملكة المتحدة هدف صفر انبعاثات بحلول 2050 وكانت بريطانيا واحدة من أكثر من 20 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، فرنسا، وكوريا الجنوبية، التي وقعت في الآونة الأخيرة على تعهد بزيادة القدرة النووية العالمية ثلاث مرات بحلول 2050 كجزء من الجهود الدولية لخفض انبعاثات الكربون الضارة بالمناخ.

ومثل الدول الأوروبية الأخرى، سعت بريطانيا إلى خفض اعتمادها على روسيا في مجال الطاقة منذ تدخلت القوات الروسية في أوكرانيا في فبراير 2022.

وقالت إدارة أمن الطاقة في بيان إنه من المقرر أن يبدأ تشغيل أول مصنع للإنتاج بحلول أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي في شمال غرب إنجلترا.

ويعمل الاتحاد الأوروبي وشركة أمريكية أيضا على الإنتاج.

ورغم معارضة جماعات مدافعة المشروع بسبب المخاطر البيئية، ترى بريطانيا دورا مركزيا لإحياء الطاقة النووية في استراتيجيتها طويلة المدى للطاقة، إذ أطلقت منافسة العام الماضي لتطوير مفاعلات نووية نموذجية صغيرة.

والمقصود من هذه المفاعلات أن تكون أسهل وأرخص في الإنتاج، وتجنب التكاليف المرتفعة والتأخير في البناء الذي أدى إلى ركود دام عقودا في توسيع قدرة الطاقة النووية العالمية. (الدولار = 0.7864 جنيه استرليني).

فرنسا تعتزم بناء 8 محطات نووية جديدة الاقتصادية

أعلنت وزيرة انتقال الطاقة الفرنسية أمس، أن فرنسا تعتزم بناء ثماني محطات نووية جديدة تضاف إلى ست محطات تم الإعلان عنها مسبقا، مشددة على الحاجة إلى مزيد من المفاعلات لتحقيق أهداف خفض الكربون.

ووفقا لـ«الفرنسية» قالت الوزيرة أنييس بانييه- روناشيه لصحيفة «لا تريبون ديمانش» الفرنسية، إن مشروع قانون من المقرر أن يطرح قريبا يقدر «أننا سنحتاج إلى طاقة نووية تتجاوز المفاعلات الأوروبية الستة الأولى العاملة بالماء المضغوط، التي أعلنها الرئيس إيمانويل ماكرون في بداية عام 2022».

وأضافت بانييه- روناشيه أن مشروع القانون سيشمل ثماني محطات نووية جديدة ناقشتها الحكومة حتى الآن على أنها «خيار» يمكن أن تلجأ له.

في المقابل، لن يتضمن النص أي أهداف لتوليد الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وصياغته «محايدة على المستوى التكنولوجي».

وتابعت الوزيرة الفرنسية «لن يدوم الأسطول النووي التاريخي إلى الأبد».

وتسعى فرنسا إلى خفض حصة الوقود التقليدي في استخدام الطاقة من أكثر من 60 في المائة حاليا إلى 40 في المائة في عام 2035 وهو ما سيتطلب «بناء مزيد من المنشآت التي تعادل قدرتها 13 جيجاواط» من الطاقة بدءا من عام 2026.

وأوضحت بانييه- روناشيه أن ذلك يعادل «قوة ثمانية مفاعلات أوروبية عاملة بالماء المضغوط».

الاتحادية العراقية ترفض دعوى ضد رئيس الوزراء بشأن تصدير النفط للأردن

بغداد: فاضل النشمي

الشرق الأوسط

رفضت المحكمة الاتحادية العليا، يوم الأحد، دعوى رفعها 9 محامين ضد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، بشأن «الأسعار التفضيلية» التي يبيع بها العراق نفطه للمملكة الهاشمية. ويرى المحامون أن عمليات التصدير من هذا النوع مخالفة للدستور وهدر لأموال البلاد.

ورفضت المحكمة المختصة بفصل النزاعات الدستورية في العراق الدعوى لـ«عدم الاختصاص».

ومنذ سنوات تواجه مسألة بيع النفط للأردن بأسعار تفضيلية مقاومة من بعض الاتجاهات والقوى السياسية، خاصة في المجال الشيعي، رغم أن هذه القضية تمتد لسنوات طويلة وتسبق التحولات السياسية التي طرأت على العراق بعد عام 2003. وكثيراً ما استخدمت هذه القضية كورقة ضغط من قبل بعض الأحزاب السياسية ضد رؤساء الوزارات.

ويقول المحامون التسعة الذين رفعوا الدعوى، إن الحكومة العراقية وقعت اتفاقاً مع الجانب الأردني عام 2021، يقضي بتصدير 10 آلاف برميل يومياً بأسعار تفضيلية تبلغ 97 دولارا للبرميل، مقابل 113 دولارا السعر الرسمي في الأسواق العالمية، مما أدى إلى خسارة العراق نحو 198 مليار دولار دينار شهرياً (نحو مليون ونصف المليون دولار).

لكن المحكمة طعنت في فرق السعر الذي ذكره المحامون بالاعتماد على مذكرة الرد المقدمة إلى المحكمة من وكيل المدعى عليه (رئيس الوزراء) لرفض الدعوى.

وبحسب قائمة الردود فإن الاتفاقية بين العراق والأردن لا تتجاوز حدود «مذكرة التفاهم» ولا تملك المحكمة الاتحادية صلاحية النظر فيها.

وتنص المذكرة على أن «توريد كميات النفط الخام سيكون على أساس معادلة سعرية مرتبطة بسعر خام برنت، وهو ما يمثل فرق 16 دولارا، الناتج عن اختلاف سعر قيمة الخام العراقي النفط من سعر النفط العالي (برنت) لانخفاض جودته». ورأت المحكمة أنه «لا يوجد أي ضرر مالي على العراق، مع الأخذ بعين الاعتبار التسهيلات التي قدمها الجانب الأردني من خلال تخفيض الرسوم والفوائد على البضائع العراقية المستوردة عبر ميناء العقبة».

وكانت شركة تسويق النفط العراقية «سومو» أعلنت في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي أن «متوسط سعر النفط الخام المصدر إلى الأردن بلغ 78 دولارا خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، بفارق سعري يتراوح بين 14 - 15 دولارا للبرميل مقارنة بأسعاره في الأسواق العالمية».

وبحسب مصادر نفطية عراقية وأردنية، فإن ما يقارب 60 ناقلة نفط تعبر الحدود إلى الأردن عبر معبر طريبيل الحدودي، بموجب الاتفاق الرسمي الأخير بين حكومتي البلدين، لتوريد 10 آلاف برميل يومياً من نفط كركوك إلى مصفاة البترول الأردنية تشكل ما نسبته 15 في المائة من حاجة الأردن اليومية من النفط. ويبلغ إجمالي النفط العراقي المصدر إلى الأردن نحو 3.7 مليون برميل سنوياً.

وفي نهاية أكتوبر الماضي، قطع المئات من أنصار التيار الصدري وفصائل أخرى طريق 60 ناقلة نفط ومنعوها من العبور إلى الأردن، بعد رفض مطالبهم بالعبور إلى الأردن والوصول إلى إسرائيل، بعد إعلان الجيش الإسرائيلي الحرب على غزة. وقبل أن تنسحب هذه المجموعات في وقت لاحق، استؤنفت عملية عبور شحنات النفط إلى المملكة من جديد.

توقيع عقد استثمار ومعالجة الغاز

من جهة أخرى، أعلنت وزارة النفط، يوم الأحد، عن توقيع عقد استثمار ومعالجة الغاز في حقل «نهر بن عمر». وهو حقل نفطي عملاق في جنوب محافظة البصرة.

وذكرت الوزارة في بيان لها أنه تم إبرام العقد بين شركة «غاز الجنوب» وشركة «غاز الحلفاية» المحدودة.

وأكد وزير النفط نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حيان عبد الغني، على أهمية عقد استثمار وتطوير ومعالجة الغاز من حقل نهر بن عمر بطاقة 150 مقمقا (مليون قدم مكعبة قياسية يومياً)، مع إمكانية إضافة 150 مقمقاً أخرى للمرحلة الثانية حسب المتطلبات ومدى توفر الكميات المطلوبة.
وأضاف: «يساهم هذا المشروع في دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة إنتاج واستثمار ومعالجة الغاز المصاحب للعمليات النفطية، وخفض الواردات الخارجية. وسيوفر العقد 5000 فرصة عمل ويمنع إطلاق أكثر من 8 ملايين طن من الملوثات في الجو».

ويعاني العراق منذ سنوات من هدر الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط، وهذا يسبب خسارة مليارات الدولارات سنويا وينعكس على شكل أزمة في إمداداته من الغاز لتشغيل محطاته الكهربائية، مما يضطره إلى استيراده من إيران المجاورة، والتي غالباً ما تنقطع عنه خلال ذروة الحر في الصيف ويسبب أزمة كبيرة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية.

«الطاقة» العمانية توقع اتفاقية امتياز تنقيب مع «سي سي إنرجي للتطوير» اللبنانية

الشرق الأوسط

وقّعت وزارة الطاقة والمعادن العمانية على اتفاقية امتياز تنقيب واستكشاف النفط والغاز في منطقتي الامتياز رقمي 38 و74 مع الشركة اللبنانية «سي سي إنرجي للتطوير»، وذلك لإجراء الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والمسوحات الزلزالية اللازمة لعمليات تنقيب واستكشاف النفط والغاز.

وتبلغ مساحة المنطقة رقم 38 نحو 17425 كيلومتراً مربعاً، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة ظفار، بينما تقع منطقة الامتياز رقم 74 في الجزء الجنوبي الشرقي من محافظة ظفار، وتبلغ مساحتها 3064 كيلومتراً مربعاً.

ووقع الاتفاقية وزير الطاقة والمعادن سالم بن ناصر العوفي، وعن شركة «سي سي إنرجي للتطوير» رئيسها مروان شفيق سلوم، وفق وكالة الأنباء العمانية.

وأوضح العوفي أن الاتفاقية تعكس التزام وزارة الطاقة والمعادن بتوسيع عمليات الاستكشاف والتنقيب عن موارد النفط والغاز في سلطنة عمان، والثقة التي تحظى بها السلطنة من المستثمرين المحليين والعالميين، كما ستسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع.

وأعرب عن أمله في أن تسهم هذه الاتفاقية في تعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة في هذا القطاع وتحقيق الاستفادة القصوى من موارد النفط والغاز واستخدام التقنيات الحديثة والمستدامة في عمليات الاستكشاف والحفر.

من جانبه، قال سلوم إن «الشركة تمتد شراكتها مع وزارة الطاقة والمعادن لأكثر من 15 عاماً، وتتمثل في استثماراتها بمنطقتي الامتياز 3 و4»، متطلعاً في أن يسهم توقيع الاتفاقية لمنطقتي الامتياز 38 و74 في تعزيز استثمارات الشركة بسلطنة عُمان خلال السنوات المُقبلة.

أما مدير عام الاستثمار في وزارة الطاقة والمعادن صلاح بن حفيظ الذهب، فأشار إلى أن توقيع اتفاقيتي مناطق الامتياز 38 و74، يعد إضافة جديدة للمناطق التشغيلية وأحد أهداف وزارة الطاقة والمعادن في زيادة مساحات مناطق التشغيل بقطاع النفط والغاز. وأضاف أن هاتين المنطقتين ستكونان تحت مظلة الاستكشاف والتنقيب عن طريق الشركة الموقعة، آملاً في أن يكون للمربعين عمليات معالجة للمسوحات الجيوفيزيائية بكميات شاسعة، وفي إحدى المنطقتين ستتم إضافة مسوحات جديدة ثنائية الأبعاد، وإذا كانت النتائج موفقة فسيتم الانتقال إلى عمليات الحفر.

اندماج مرتقب في سوق الغاز الأميركية بصفقة تبلغ 17 مليار دولار

اندبندنت

تقترب شركتا «ساوث ويسترين إنيرجي» و«تشيسابيك إنيرجي» من الاندماج، الذي من شأنه أن يخلق شركة بقيمة 17 مليار دولار تقريباً كواحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. ومن الممكن التوصل إلى اتفاق في الأسبوع المقبل، وفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن أشخاص مطلعين على الوضع، شريطة ألا تواجه المحادثات عقبة في اللحظة الأخيرة.

وبلغت القيمة السوقية لشركة «ساوث ويسترين إنيرجي» ما يقرب من 7 مليارات دولار، بينما بلغت القيمة السوقية لشركة «تشيسابيك» ما يزيد قليلاً على 10 مليارات دولار. وقفز سهم الأولى يوم الجمعة الماضي، ليغلق على ارتفاع يزيد على سبعة في المئة بعد أن ذكرت الصحيفة أن الصفقة قريبة، في حين ارتفعت أسهم «تشيسابيك» بنسبة ثلاثة في المئة تقريباً.

وأنتجت شركة «تشيسابيك إنيرجي» نحو 3.4 مليار قدم مكعب من الغاز يومياً في الربع الثالث من العام الماضي، بينما أنتجت «ساوث ويسترين إنيرجي» 4 مليارات، وستتخطيان معاً منافستهما «إيه كيو تي» أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، ومن المرجح أن تصبحا أكبر منتج للغاز في البلاد.

ومن شأن الاندماج أن يعزز مواقع «تشيسابيك» الحالية في شمال شرقي الولايات المتحدة ولويزيانا، ويسمح لها بمواصلة استراتيجيتها التي تركز على صادرات الغاز الطبيعي المسال من ساحل الخليج، حيث توجد معظم محطات التبريد.

الشركة مثقلة بالديون

وتأسست شركة «تشيسابيك»، ومقرها مدينة أوكلاهوما، في عام 1989 على يد أوبري ماكليندون، صاحب الشخصية الجذابة، وكانت النموذج المثالي لطفرة التكسير الهيدروليكي، إذ اقترضت بسخاء للحصول على ملايين الأفدنة في جميع أنحاء لويزيانا وتكساس وأبالاشيا، لكن وفرة العرض أدت إلى انخفاض الأسعار في أوائل عام 2010، وقلصت الشركة عمليات التنقيب عن الغاز وتنوعت أعمالها إلى النفط الخام.

وكانت الشركة مثقلة بالديون عندما دخلت في دوامة الأسعار بسبب الوباء وفي عام 2020 وتقدمت بطلب لإشهار إفلاسها، لكن «تشيسابيك» خفضت ديونها بأكثر من 7 مليارات دولار من خلال عملية الإفلاس وأعطت الأولوية لإعادة الأموال النقدية إلى المساهمين وتعزيز مركزها الحالي في منطقة هاينزفيل شيل، وهي منطقة كبيرة لإنتاج الغاز في لويزيانا وشرق تكساس وتتمتع بموقع استراتيجي بالقرب من محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال على ساحل الخليج.

وباعت الشركة أصولاً نفطية في تكساس وأعادت توجيه إنتاجها نحو الغاز الطبيعي، وفي عام 2021، استحوذت على شركة «فاين إنيرجي»، وهي شركة حفر في هاينزفيل، وهي مدينة تقع في شمال أبرشية كليبورن بولاية لويزيانا، في مقابل 1.1 مليار دولار، وفي العام التالي اشترت «مارسيلوس شيل»، «بروديوسر شيف» والأصول المرتبطة بها في مقابل حوالى 2.6 مليار دولار.

وأعلنت الشركة منذ ذلك الحين اتفاقاً مدته 36 شهراً لتوريد 300 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً إلى «غولدن باس للغاز الطبيعي المسال»، وهي محطة تصدير على ساحل الخليج من المقرر أن تبدأ العمل في عام 2025. ووقعت «تشيسابيك» اتفاقات أولية لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى البيوت التجارية «فايتول» و«غينفور».
بالنسبة إلى شركة «ساوث ويسترين» ومقرها تكساس في عام 1929، فهي سلف شركة «سبرينغ للغاز الطبيعي» شمال غربي أركنساس، قبل التوسع في أوكلاهوما، وفي النهاية حوض أبالاتشي. في عام 2021، استحوذت شركة «ساوث ويسترن» على منتجي «هاينزفيل إنديغو ناتشروال ريسورسيس»، و«جي إيه بي هاينزفيل» في صفقات متتالية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالى 4 مليارات دولار.

اندماجات الطاقة

وستكون صفقة «تشيسابيك» هي أحدث شراكة في صناعة الطاقة، إذ يحث المستثمرون المنتجين على التوسع، وفي أكتوبر (تشرين الأول) الماضي أبرمت شركة «إكسون موبيل» صفقة بقيمة 60 مليار دولار لشراء شركة «بايونير للموارد الطبيعية»، تلتها صفقة شركة «شيفرون» بقيمة 53 مليار دولار لشراء شركة «هيس».

وقالت شركة «أوكسيدنتال بتروليوم» في ديسمبر (كانون الأول) الماضي إنها ستشتري شركة إنتاج حوض بيرميان كراون روك في مقابل ما يقرب من 11 مليار دولار.
وفي الأسبوع الماضي، قالت شركة إنتاج النفط «إيه بي إيه» إنها وافقت على شراء نظيرتها الأصغر «كاولون بيتروليوم» في صفقة تبلغ قيمتها حوالى 2.6 مليار دولار.

احتجاجات ليبيا تفرض «القوة القاهرة» في حقل الشرارة اندبندنت

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا اليوم الأحد حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي بسبب احتجاجات.

وتسري حالة القوة القاهرة اعتباراً من اليوم الأحد في الحقل الذي يمكنه إنتاج ما يصل إلى 300 ألف برميل يومياً من النفط.

وتكرر توقف إنتاج ليبيا النفطي خلال السنوات العشر التي اتسمت بالفوضى في أعقاب الانتفاضة التي دعمها حلف شمال الأطلسي للإطاحة بمعمر القذافي عام 2011.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان إن إغلاق حقل الشرارة أدى إلى وقف إمدادات النفط الخام من الحقل إلى ميناء الزاوية.

وحقل الشرارة، أحد أكبر الحقول في ليبيا، هدف متكرر للاحتجاجات السياسية المحلية والأوسع نطاقاً.

ويقع الحقل في حوض مرزق بجنوب شرقي ليبيا. وتديره المؤسسة الوطنية للنفط عبر شركة «أكاكوس» مع شركات «ريبسول» الإسبانية و«توتال» الفرنسية و«أو أم في» النمساوية و«إكوينور إي كيو أن آر» النرويجية.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط إن المفاوضات لا تزال جارية حالياً في محاولة لاستئناف الإنتاج في أقرب وقت ممكن.

وأغلق محتجون في منطقة فزان بجنوب البلاد الحقل الأسبوع الماضي في إطار احتجاج للمطالبة بخدمات عامة ومشاريع تنموية.

وذكرت وزارة النفط والغاز الليبية في بيان الأربعاء الماضي «فقدان الثقة في ديمومة تزويد السوق العالمية بالنفط الليبي، ينتج منه أن يبقي النفط الليبي من دون تسويق، أو يقل الطلب عليه».

وأضافت الوزارة أن عواقب وتبعات إغلاق المنشآت النفطية «كانت جسيمة جداً على ليبيا، وقد يصعب حصر وبيان كل الأضرار والأخطار التي قد تسببها إقفالات اليوم لبعض الحقول النفطية وذلك لكثرتها وتنوع أشكالها».

وحذرت الوزارة من أن «عمليات إيقاف الإنتاج ثم إعادة فتحها من جديد، وما يتطلبه من عمليات صيانة ومعالجة المشكلات الفنية لمعدات وآليات استخراج النفط وإنتاجه وتكريره، كل هذا يتطلب جهداً عريضاً ووقتاً طويلاً وتكلفة عالية تتحملها خزانة الدولة الليبية».

وفي يوليو (تموز) الماضي، أوقف محتجون من رجال القبائل الإنتاج في حقول الشرارة والفيل و108 بسبب واقعة خطف وزير المالية السابق.

السعودية تخفض سعر النفط إلى آسيا تسليم فبراير لأدنى مستوى في 27 شهراً

اقتصاد الشرق

خفضت السعودية سعر النفط الخام إلى آسيا تسليم فبراير، في إشارة إلى ضعف أسعار النفط رغم التخفيضات الطوعية الأخيرة لدول تحالف «أوبك+» والهادفة إلى المحافظة على استقرار الأسواق العالمية.

قلصت شركة «أرامكو السعودية» اليوم الأحد سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف للتحميل في فبراير إلى آسيا، بمقدار دولارين للبرميل مقارنة بشهر يناير، ليصل إلى 1.5 دولار للبرميل فوق سعر خامي عمان ودبي، ويُعتبر هذا السعر الأدنى للخام العربي الخفيف في 27 شهراً، بحسب ما نقلته وكالة «رويترز» عن مصادر مطلعة.

كذلك خفضت «أرامكو» جميع الأسعار تسليم فبراير إلى شمال غرب أوروبا والبحر المتوسط وأميركا الشمالية، بحسب ما نشرته «بلومبرغ» اليوم.

تراجع استهلاك النفط

لكن مع ذلك، جاءت قيمة الخفض أقل من تقديرات المحللين والتجار الذين استطلعت «بلومبرغ» آراءهم، حيث توقعوا أن تخفض المملكة العلاوة بنحو 2.25 دولار، إلى 1.25 دولار فوق دبي/عمان.

فيما يتراجع استهلاك النفط عادة خلال شهري فبراير ومارس، وهي الفترة التي تستغلها مصافي التكرير لإغلاق بعض المنشآت بهدف إجراء الصيانة الدورية، يزيد المعروض القوي عالمياً، بما في ذلك من الولايات المتحدة، احتمالية توفر فائض أجبر تحالف «أوبك+»، الذي تقوده السعودية وروسيا، على تمديد تخفيضات الإنتاج حتى العام الجاري.

تراجعت أسعار النفط الخام عالمياً في عام 2023 للمرة الأولى منذ 2020. تجاهلت السوق حتى الآن القلق بشأن الحرب الدائرة بين إسرائيل وحركة «حماس»، والاضطرابات المتفاقمة في الشرق الأوسط.

لم تؤد الهجمات التي شنها المسلحون الحوثيون على السفن التجارية التي تعبر البحر الأحمر حتى الآن إلى انقطاع الإمدادات. تهدف تخفيضات «أوبك+» للإنتاج أيضاً إلى الحد من تراكم مخزونات النفط، وسط مخاوف من أن تباطؤ الاقتصاد سيعرقل الطلب العالمي. تتحمل السعودية الجزء الأكبر من التقليص، من خلال تخفيضات طوعية قدرها مليوني برميل يومياً خلال الربع الأول، وربما لفترة أطول من ذلك.

وزير النفط العراقي يكشف عن مشروع كبير لاستثمار الغاز المصاحب

الطاقة

أعلن وزير النفط العراقي حيان عبدالغني، أن بلاده تواصل طريقها باتجاه استثمار الغاز المصاحب في الحقول النفطية؛ إذ يستهدف عقدًا جديدًا لتطوير الغاز ومعالجته من حقل نهر بن عمر.

وأوضح الوزير، خلال توقيع عقد جديد بين شركتي غاز الجنوب وغاز الحلفاية المحدودة، اليوم الأحد 7 يناير/كانون الثاني (2023)، أن هذا المشروع يدعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة إنتاج واستثمار الغاز المصاحب للعمليات النفطية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وقال وزير النفط العراقي إن عقد استثمار الغاز وتطويره ومعالجته من حقل نهر بن عمر بطاقة 150 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، قابلة لإضافة 150 مليون قدم أخرى للمرحلة الثاني، وفق متطلبات الكميات المطلوبة وتوافرها.

حيان عبدالغني

أوضح الوزير حيان عبدالغني أن المشروع يدعم اقتصاد العراق، عبر زيادة إنتاج الغاز المصاحب واستثماره ومعالجته، وتقليل الاستيراد من الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، أشار الوزير إلى أن المشروع يتضمّن إنشاء مرفأ لتصدير الغاز السائل والمكثفات في ميناء أم قصر، وفق ما جاء في بيان وزارة النفط.

بالإضافة إلى ذلك، وفق وزير النفط العراقي، يسهم المشروع في وقف الانبعاثات الضارة للحفاظ على البيئة، كما أنه يوفر نحو 5 آلاف فرصة عمل، ويمنع ما يزيد على 8 ملايين طن من الملوثات في الجو.

بدوره، قال رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار حيدر محمد مكية، إن مشروع استثمار الغاز في حقل نهر بن عمر الاستثماري، الذي جاء برعاية وزير النفط العراقي، يمثل رافدًا مهمًا وداعمًا للاقتصاد الوطني؛ لذلك هناك حاجة إلى زيادة مثل هذه المشروعات التي تصب في مصلحة العراق. من جانبه، أوضح وكيل وزارة النفط لشؤون الغاز عزت صابر، أن العقد الجديد يأتي بصيغة «بي أو أو تي» (Boot)، أي (البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية)، وتبلغ مدة إنجاز المرحلة الأولى منه 36 شهرًا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ولفت وكيل وزارة النفط إلى أن المشروع يأتي ضمن سلسلة من العقود التي أبرمتها الوزارة، وتهدف من خلالها إلى استثمار جميع كميات الغاز المصاحب في الحقول النفطية، وذلك بهدف دعم قطاع الطاقة وتعزيز الإنتاج الوطني.

دعم قطاع الكهرباء في العراق

قال مدير عام شركة غاز الجنوب حمزة عبدالباقي، وهي أحد أطراف عقد استثمار الغاز في حقل نهر بن عمر، إن صيغة العقد الاستثمارية تهدف إلى استثمار الشركات المتعاقدة وتجميع ومعالجة كميات تبلغ 150 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا.

وأوضح أن هذه الكميات تُحرَق في حقل نهر بن عمر بمحافظة البصرة؛ إذ يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج لدعم قطاع الطاقة الكهربائية في العراق، وتصدير الفائض من المكثفات والغاز السائل إلى خارج البلاد، بجانب خفض الانبعاثات الكربونية.

من جانبه، أكد ممثل شركة غاز الحلفاية المحدودة أحمد المحسن، أن العقد -الذي جاء برعاية وزير النفط العراقي- يهدف إلى بناء الغاز المحروق وتطويره ونقله ومعالجته، بكميات تبلغ نحو 150 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

بالإضافة إلى ذلك، أوضح المسؤول في شركة الغاز أن هذه الكميات قابلة للزيادة بنحو 150 مليون قدم مكعبة قياسية إضافية في المرحلة الثانية من المشروع، الذي من المقرر أن يحد من الانبعاثات، ويوفر وظائف لعدد كبير من المواطنين.

يشار إلى أن العراق يخطط للتوقف عن حرق الغاز المصاحب للعمليات النفطية خلال 3 سنوات، وذلك ضمن مساعي بغداد لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الطاقة لتشغيل محطات الكهرباء.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، أعلن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أن «المسار الخاطئ في هدر الغاز المحترق سيتوقف خلال 2-3 سنوات بعد إكمال مشروعات الغاز التي بدأت مع شركة توتال إنرجي (TotalEnergies) وشركات إماراتية وصينية ضمن الجولة الخامسة».

ولفت رئيس الوزراء العراقي إلى أن بلاده أعلنت 11 حقلًا ورقعة استكشافية في محافظات (الأنبار ونينوى والنجف)، والتي تضمّ الغاز الطبيعي الذي سيُستَثمر لأول مرّة في تاريخ الدولة.

شكراً